إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 15/24
للنشر الفوري
29 يناير 2015

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

البيان الصادر في ختام بعثة الصندوق إلى الضفة الغربية وغزة

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. ولن تترتب على هذه البعثة مناقشة في المجلس التنفيذي.

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة إلى القدس الشرقية ورام الله بقيادة السيد كريستوف دوينوالد في الفترة 21–29 يناير 2015، لتقييم آخر التطورات الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة والموقف المالي للسلطة الفلسطينية. والتقت البعثة بالدكتور محمد مصطفى نائب رئيس الوزراء، والدكتور شكري بشارة وزير المالية، والدكتور جهاد الوزير محافظ سلطة النقد الفلسطينية، وعدد آخر من المسؤولين الفلسطينيين. وفي ختام البعثة، أصدر السيد دوينوالد البيان التالي:

"انكمش النشاط الاقتصادي في عام 2014، عقب الحرب التي شهدتها غزة في فصل الصيف وتَصاعُد التوترات السياسية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وتقدِّر البعثة أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هبط بنحو 1% في أول انكماش يسجله منذ عام 2006، حيث تراجع إجمالي الناتج المحلي بنحو 15% في غزة بينما ارتفع بمقدار 4.5% في الضفة الغربية مع حدوث هبوط حاد في الربع الثالث من العام. ولا تزال معدلات البطالة تسجل مستويات مرتفعة، إذ تشير التقديرات إلى بلوغها 41% في غزة و 19% في الضفة الغربية. ورغم صعوبة الموقف الاقتصادي والسياسي في العام الماضي، فقد واصلت السلطة الفلسطينية جهودها الرامية لإبقاء عجز المالية العامة تحت السيطرة، تدعمها في ذلك قوة أداء الإيرادات.

"ومن المرجح ألا يحقق الاقتصاد تعافيا قويا في عام 2015 بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين ووجود العديد من الظروف المعاكسة، ومن أبرزها عدم تحويل إسرائيل إيرادات المقاصة التي تحصلها عن السلع المستوردة إلى الضفة الغربية وغزة. وتمثل هذه الإيرادات نحو ثلثي الإيرادات الصافية وهي ضرورية لميزانية السلطة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني. ومن المرجح حدوث انخفاض حاد في الاستهلاك والاستثمار الخاص نظرا لتخفيض مدفوعات الأجور وغيرها من بنود الإنفاق العام على النحو الذي استلزمه توقُّف إيرادات المقاصة ووجود قيود على التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، تسير أعمال إعادة إعمار غزة بخطى أبطأ مما كان متوقعا، الأمر الذي يعكس التقدم غير الكافي في مسار المصالحة الوطنية وعدم وفاء المانحين بما قطعوه من تعهدات. وعلى ذلك، يُتوقع أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ارتفاعا محدودا فحسب في عام 2015، مع حدوث تحسن مقارنة بالمستوى المبدئي المنخفض في غزة وحدوث هبوط في الضفة الغربية بنسبة 2% تقريبا، وإن كان الانخفاض

الحاد في أسعار النفط يتيح متنفساً لمستهلكي الطاقة. وسيظل النمو محدودا على المدى المتوسط، ما لم يتحسن المناخ السياسي فيؤدي إلى رفع القيود في الضفة الغربية وإنهاء حصار غزة.

"وفي الشهور القليلة القادمة، يمكن أن تتعمق أزمة المالية العامة الحالية التي تفاقمت بسبب توقف إسرائيل عن تسليم إيرادات المقاصة. وسيتعين تعويض إيرادات المقاصة بتخفيض الأجور والعلاوات، أو تخفيض الإنفاق على غير الأجور، أو زيادة الاقتراض من الجهاز المصرفي، أو زيادة تراكم المتأخرات. وفي هذا السياق، ينبغي ألا يكون حجم التخفيض في مدفوعات الرواتب موحدا على الجميع، للحد من التأثير الواقع على أصحاب الدخول المحدودة. وهناك حاجة لتركيز مساعدات المانحين في فترة البداية لتوفير ما يلزم من تمويل لسد الفجوة التي أحدثها غياب إيرادات المقاصة. وبالنسبة لعام 2015 ككل، وحتى مع افتراض استئناف تحويلات المقاصة في غضون بضعة شهور، فنحن نتوقع فجوة تمويلية كبيرة تتطلب موقفا حذرا على صعيد المالية العامة، مع فرض قيود صارمة على أجور القطاع العام. ونوصي بالحفاظ على التحويلات التي توجَّه للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل، والمساعدات الاجتماعية في غزة، حيث بلغ الوضع الإنساني مستوى مأساويا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع تدابير للطوارئ تحسباً لامتداد فترة التوقف عن تسليم إيرادات المقاصة لأكثر من بضعة شهور.

"وينبغي دعم الخطوات الرامية إلى إرساء أوضاع المالية العامة على أساس أكثر استمرارية عن طريق التركيز مجددا على إجراء إصلاح هيكلي في المالية العامة، ولا سيما إدارة المالية العامة وإدارة الإيرادات، بما في ذلك إنشاء نظام ضريبي مبسط للأعمال الصغيرة.

"وفي هذه البيئة المتقلبة، ستظل حماية الاستقرار المالي أولوية. وقد حققت سلطة النقد الفلسطينية تقدما كبيرا في الرقابة القائمة على المخاطر وفي تعزيز الاستعداد للأزمات. ورغم سلامة النظام المالي وجودة مستوى الرسملة فيه، فإن ارتفاع درجة تعرض النظام المصرفي للتعاملات مع السلطة الفلسطينية وموظفيها تدعو إلى اليقظة، وخاصة مع وقف إيرادات المقاصة.

"ولا يمكن للجهود القوية التي تبذلها السلطة الفلسطينية أن تحقق أكثر من احتواء الأزمة لبضعة شهور. وقد يتعذر استمرار هذا الموقف مع تزايد مخاطر الاضطرابات الاجتماعية والإضرابات التي يمكن أن تفضي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي. ويمكن تخفيف هذه المخاطر الكبيرة إذا عجلت إسرائيل باستئناف تحويل إيرادات المقاصة وبادر المانحون بصرف مساعداتهم على نحو مركز في هذه الفترة."